

مختصر على الرسالة الوضعية

أحمد زيني حلاان

مختصر علم الرسالة الموضوعية

لاختر زيني دهلان

عدد اوراقها تسعة

٩ ٢

هذه رسالة الوضع للعالم العلامة

خاتمة المحققين بيلد الله الامين

مولانا السيد احمد ابن المرحوم

مولانا السيد زيني

دهلان متيناً

الله بحياته

امين

م

في هوز عبد الرحمن حسن

العمامي

قد صارت

في هوز حسن بن

عبد الرحمن

العمامي



رسالة الوضع

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب مختصر علم الرسالة الموضوعية

الرقم ١٥٧٨

اسم المؤلف محمد بن زيني دهلان

تاريخ النسخ ١٤٧٩

عدد الاوراق ٩

ملاحظات علم الوضع (مفتق)

١٦

٤١٤

١٠٠

٢٠٠

الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى التابعين
ثم باحسان إلى يوم الدين **اما بعد** فيقول كثير من الذين والانا خادم
طلبة العلم بالمسجد الحرام المرجع في حقهم الرحيم احمد بن ربي بن احمد
دعوات عامه له ووالديه واسياخه والمسلمين بمنزلة اللطف والاحسان انه كريم
ملكه جواد عليم الفضل والامتنان **هذه** تقييدات جمعنا في تبيين وضع
العلم والضمير واسم الاشارة والموصول والحروف وما يتعلق بذلك بتبيين
على وجه الاختصار والخصص بما كتبه المحققون على الرسالة الوضعية قصدت
بذلك التذكير في الامثلة من القاصرين والله ارجو ان ينفعني بذلك انه
على ذلك قد يروى بالاجابة جدير **اعلم** ان الوضع لغة جعل الشيء في موضع
اصطلاحا تعيين اللفظ بازاء المعنى بناء على ان اللفظ المجازي موضوع
او تعيين الشيء بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا ان غير موضوع
لان تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه وبعضهم عرف الوضع بقوله
تعيين شيء لشيء بحيث اذا اطلق او احس بالشيء الاول فهم من الشيء الثاني
وهو على اربعة اقسام **الاول** ان يكون الموضوع عامًا او يكون الموضوع عامًا
عامًا او يكون الموضوع خاصًا والموضوع له خاصًا او يكون الموضوع عامًا
والموضوع له خاصًا او يكون الموضوع خاصًا والموضوع له عامًا **اما**
القسم الاول وهو ما كان الموضوع فيه عامًا والموضوع له كذلك فهو ما
وضع لامر كلي باعتبار تعقله بملاحظة عمومه كما اذا تصورت معنى
لحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان بازاياه وتصورت معنى الحيوان
وهو جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضعت له لفظ حيوان

فالتعقل

الله

فالتعقل بالعموم يسمى له الوضع والموضوع له المتعقل العام يسمى هذا الوضع
عامًا بالنظر للمعنى الذي وضع له اللفظ بخلاف القسم الثالث الذي فانه عموم
الوضع فيه من حيث اعتبار ان الموضوع والحاصل ان عموم الوضع وخصوصه فيكون
فيه متعلق التصور فانه كان متعلقًا بعام كان الوضع عامًا وان كان متعلقًا
بامر خاص كان الوضع خاصًا سواء كان متعلقًا بالتصور موضوعًا كما كان اللفظ
لملاحظة الموضوع له فانه قيل الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى وهو فعل الوضع
ويجب ان يكون الاخصا لان من الافعال الخارجية المختصة فلا يتصور في العموم
فما وجه جعله عامًا وخاصًا فالجواب ان اطلاق اخصوص والعموم عليه
تارة يكون باعتبار خصوص اللفظ التي يستخرجها المعنى الموضوع له للفظ او
عمومها وتارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ وهذا الان في ان في حد ذاته
دائمًا خاص **واما القسم الثاني** وهو ما كان الموضوع فيه خاصًا والموضوع
لكذلك فهو ما وضع لموضوع معين باعتبار تعقله او ادراكه بخصوصه كما
اذا تصورت ذاتا مشخصة معينة ووضعت لها لفظ زيد فهو موضوع
لمشخص باعتبار تعقله بخصوصه لا باعتبار تعقله بامرهام فالتعقل الوضع
في هذا القسم المتعقل بالخصوص الامر كلي صادق على جزئيات الموضوع
له المتعقل المشخص وهو العلم المشخص كزيد فتعقله ذهني وخارجي
اما العلم الجسدي فكل عند بعضهم فهو من الوضع الكلي والحق انه ليس كليا
لان موضوع الحقيقة المتعينة المستحصرة مدلوله مشخص كعلم الشخص
غاية الامر انه خارج عن العلم المشخصي باعتبار انه تعقله ذهني لا خارجي
وعلم الشخص مدلوله مشخص شئ خاص خارجيا وذهنيا قال بعض
المحققين والظن انه لا يجب دائما تعقله بعينه وشخصه خارجيا بل قد يكون

تعلقه بامر كلي مخصوص كما اذا سمي رجلا ولده الذي ولد له ولم يره باسم بل كما اذا
سماه في بطن امراته باسم فانه لا يشبهه انه علم وان وضعه خاص للموضوع له
خاص مع انه لم يتصوره بشخصه وكذا اسم القبيلة الذي وضع لمجرد وجوده ولم يتصور
فقط العلم الشخصي بشخص خارجا اعلي لا كلي ولو لم نقل ذلك لزم عليه عدم
علمنا بعاني الاسماء الموضوع لما لا نعرفه كاسم والملائكة قال السيد في ثم الموقف
يجوز ان يعقل ذات ما بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصه ويؤخذ قهرا
باعتبارها ولا يكتفى بها ويكون ذلك الوجه صحيحا للوضع وخارجا عما مفهوم الاسم ^{انتهى}
قال بعضهم والظاهر ان وضع لفظ الجلالة للذات العلية من هذا القبيل ان
قلنا الوضع البشري فحاصله ان اكتفى بالنظر لاسماء الله والملائكة بالنظر
بوجه ما وان لم يعلم الكثرة وذلك كاف وما ان قلنا الوضع انه فهو يعلم ذاته
وصفاته فلا اشكال اصلا فالعلم ما وضع لمعاني لا يتنا ولا غيره فخرج بالمعاني
النكرات وبما بعده بنية المعارف ولم يقولوا اسم وضع لمعاني لئلا يخرج
العلم المنقول عما الفعل والمجمل وبيان خروج بنية المعارف من التعريف
ان المضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغايب على ما استقف عليه وليس موضوعا
لان يستعمل في معنى خاص بحيث لا يستعمل في غيره كما كان العلم كذلك بل
يستعمل في كل معنى خاص كمن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشترك احد
فيما اسند اليه فانه مقلد صالح لكل مخاطب فكما انه يصلح لانه يستعمل
في زيد يصلح لانه يستعمل في عمرو لكن اذا قلت لزيد انت قائم تخصصت
في هذا الاستعمال بحيث لا يصلح ارادة غيره في هذا الاطلاق واسم الاشارة
صالح لكل مشاير اليه فاذا استعمل في واحد بالقرينة كالاشارة المحسنة لم يشك
فيما اسند اليه احد والموصول مثلا فاذا استعمل في واحد بالقرينة كالصلة

لم يشركه فيما اسند اليه احد والصالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد
عرفته وقصرته على شيء بعينه ثم ان العلم الشخصي قد يعرض له التعدد في الوضع
فيحتاج الى قرينة تميز تلك المسببات وهذا لا يخرج عن كونها شخصا لان كل علم وضع
غير وضع الاخر هذا خلاصة القول في القسم الثاني والثالث **واما القسم**
الثالث وهو ما كان الوضع فيه عاما وكان الموضوع له خاصا فهو ما وضع
لشخصات باعتبار تعلقها بالخصوص صما بل بامر عام وذلك في الصغار واسماء الاشارة
والموصولات والحروف فاستحضر الوضع عند الوضع لضمير العلم مثلا مطلقا
متكلم وعند اسم الاشارة مطلقا مفردا كمشاير اليه وهكذا ووضعها لها
وحاصله ان يعقل امر مشترك بين شخصات والمراد مشترك اشتركا معنويا
بانه يكون كل واحد مستويا بمعنى افراده وليس المراد الاشتراك اللفظي لانه بشرط
فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك ثم بعد تعقل الامر المشترك المذكور يقال هذا
اللفظ المشترك ممتاز عن غيره كذا موضوع لذات كل واحد من هذه الشخصات
بخصوص المستحضة بتعقل ذلك الامر المشترك بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوص دونه القدر المشترك والمشارك للملاحظة المجزئات لانه موضوع
له ولا فرق في ذلك الامور المتعقل المشترك بين ان يكون من ذاتيات تلك الافراد او من
عوارضها ومثلوا الاول بمعاني الحروف اي كالامر العام الكائن في معاني الحروف
فانه جزء منها بيان ذلك ان الوضع لفظة من الحروف من افراد الابتدات الخاصة و
تلك الابتدات عند وضعه مثلا لها تعقل مطلق ابتداء اعني الابتد الكلي وهو
ذاتي للابتدات الخاصة لانه جزء من ماهيتها بالان ماهية الابتدات الخاصة
الابتدات المطلق مع ملاحظة المجزوء والمعلق فماهية الابتد ان البصرة عند الابتد
المعقود بالكون من البصرة وهكذا ومثلوا الثاني بالمضمرات وذلك لان لفظة انا مثلا

موضوعه ليدور وخالده هكذا وقد حصل استحضار تلك الجنيات عند
 الوضع لها بامركلي وهو مفرد متكلم ولا شك ان الافراد والتذكير والتكلم ليست من
 ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضيق للانسان ومثل ذلك
 اسماء الاسارة ولفظة ذا موضوعه للجنيات كزيد وعمر وقد حصل استحضار
 تلك الجنيات عند الوضع لها بامركلي وهو مفرد مذكر مشا راليه والافراد والتذكير
 والاسارة عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها فالامر العام
 ملحوظ باعتبار كونه مائة والة للملاحظة تلك الافراد التي هي المسميات التي وضع
 اللفظ لكل فرد من افرادها فوصف هذا الوضع بالعموم انما هو بالنظر لانه وامما
 بالنظر لذاته فهو خاص بالموضوع له فهو وصف المسبب بوصف سببه لان الالة
 باعتبار تفعلها سبب في الوضع المذكور ويوجب في هذا القسم ان يكون معناه
 متعدد الاجل ان يتحقق معنى عموم الالة التي استحضرت لها لانه يجب فيها ان
 يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بالة وضع عليه ولا بد وان يكون هذا التعدد
 له وجود في الخارج لانه الكلام في اقسام تحققت في الخارج وان يكون التعدد
 كثير الماصر وانه في سبب الاحتياج الى الالة الكلية ان الافراد الكثيرة لما
 كانت لا يمكن استحضارها بذاتها في العقل لوضع لها اللفظ استحضرت فيه
 بالامر العام الذي هو الة الوضع ووضع لها فزيد على انه ليس المراد
 مطلق التعدد الصادق على ما يمكن حصره وانما اصله ان معنى لفظه هذا
 مثلا كل فرد معاني مشا راليه مفرد مذكر مشا لوصف بامر عام وهو مفهوم
 المشا راليه المفرد المذكور الصادق على هذا المشا راليه المشخص وعلى ذلك الفرد الآخر
 ونظيره ذلك ما اذا حكمت على كل رومي باننا بيبض بان قلت كل رومي بيبض فالحكم
 انما هو على زيد وعمر وبلا حطة الافراد المشخصه باعتبار تفعلها بامر عام و

هذا

هذا المثال ليس في الوضع وانما هو حكم لكنه شبه الوضع من حيث فلاحظ الافراد
 الشخصيه فالوضع فيه تلك الملاحظة حال الوضع وهذا حال الحكم فظروا به في هذا
 الاعتبار وما تقدم من ان هذا القسم الموضوع له فيه انما هو الجنيات هو مذهب
 السيد والعضد وجماعة وقال السيد وجماعة ان الموضوع له الامر الكلي بشرط
 الوضع استعماله في الجنيات ويجري ذلك في الضمائر واسماء الاسارة والموصولات
 والحروف ووجهه ان عدد من وافقه ان لفظ هذا مثلا ان كان موضوعا لكل واحد
 من الشخصيات لزم تعدد الوضع والاصل خلافه وان كان موضوعا لبعض الشخصيات
 دون بعض كان ترتيبا بلا مزج فحين ان يكون الموضوع له الامر الكلي كمن شرط
 الوضع ان يستعمل في جزئي واحدا اصل ان الامر العام ملاحظ على كل من القولين
 لكن ملاحظته على الاول من حيث انه الة للوضع وعلى الثاني من حيث انه الموضوع
 له واجيب عما تردد ان عدد باننا لزم الاول اعني كونه موضوعا لكل واحد
 لكن لاننا ان يلزم تعدد الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الوضع
 الامور الكلي الصادق على كل واحد من الجنيات ولا يلزم تعدد الوضع الا لوقلنا ان
 لفظ هذا مثلا موضوع لكل جزئي بوضع مستقل ونحن لانقول بذلك وقد لزم
 بعضهم السعد بان لا يكون شيء من المضمرات والموصولات واسماء الاسارة مستعملا
 في حقيقته بل دائما استعمالها مجازي لانها وضعت للامور الكلي على كلامه ولم
 تستعمل فيه قط وهو بعيد لانه يكون ذلك المجاز ثابته في الفاظ كثيرة الاستعمال
 جدا فلا يكون للتسك لوجود المجاز بدونه الحقيقة با مثله فادرة وجهه بل
 لا يكون للاستبانه وجود المجاز بدونه الحقيقة من جم غفيرة وجهه ورد هذا
 كله بان استعمال الكلي في جزئها انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه
 واما استعمال الكلي في جزئيه من حيث اشماله عليه فهو حقيقة والسعد في



بان الكلي يوجد ضمن اجزائي ووجه الحال ان الهام كما سياتي انشاء الله وتقر فلا
 نسلم تلك الكلية واعتض بعضهم على قول السعد ان بان وضع الحروف المعاني الكلية
 يقتضي كونها اسما واستعمالها في المعاني المخصوصة اجزائية يقتضي حرفية وهو
 تناقض ظاهري البطلان واجاب هو نفسه في شرحه على المفناج بان لا يجوز ان يكون
 المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظة له غير مستقلة بالنظر الى
 وضع لفظ اخر بمعنى انه يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين
 عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو
 المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وحاصله
 ان من مثالا انبعض فيه موضوعات للشيء من شرط استعماله في اجزائيات
 فهو غير انبعض في الاستفاد من لفظ انبعض الذي هو اسم فلا يلزم الاستقلال
 وثبوت الاسمية بالنظر الى المعنى الحرفي بخلاف الاسمي هذا والاكثر على ان جميع
 ما قاله العضد والسيد واعلم ان هذا القسم وهو ما صدق عليه اللفظ الموضوع
 للمختصات باعتبار ان دراجتها امر عام لا ينفيد الشخص الا بقرينة كالاشارة
 احسية والعلم بالصلة والمتعلق والجور والتكلم والخطاب وتقدم المرجع
 فالكل لا بد له في افادة التعيين من قرينة وفوق بعضهم بين مدلول الضمير
 واسم الاشارة بان مدلول الضمير متعني بالوضع ومدلول اسم الاشارة متعني
 بقرينة الاشارة وكانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك بين
 اجزائيات والضمير موضوع للجنائيات بالمحفوظة بالقدر المشترك فجعلوا
 التعيين فيه حيني الاستعمال مستفادا من القرينة وفي الضمير يقتضي الوضع
 وكان منشأ هذا الظن انهم لما راوا ان الضمير حيني اطلاقه يفيد التعيين بنفسه
 من غير قرينة ولم يروا اسم الاشارة مفيد التعيين بنفسه بل انما يفيد بضم عماليه

استعم

وللاشارة احسية الواضحة فحكموا بجنائية الضمير وكلمة اسم الاشارة ولم يتفطنوا
 الى ان الضمير ضمنية لازمة حيني الاطلاق وهي اما التكلم او الخطاب او سبق المرجع
 فالقرينة معتبرة في القسمين فانه قيل ما هو من هذا القبيل واللفاظ المشتركة
 مستوية في عدم افادة تفضيل المعنى الموضوع له دون القرينة في عدم
 المعنى الموضوع له فالفرق بينهما فالجواب ان القوة في لزوم التعيين والشخص
 في المعنى اي ما هو من هذا القبيل وعدم لزوم تعيين المعنى في المشترك اللفظي
 بل اشارة يحصل التعيين لمعنى الموضوع له كما في الاعلام كزيد فانه موضوع باجتماع
 متعددة فبالقرينة يتم تارة لا يحصل تعيين معين فانه اذا وجدت قرينة دالة
 على انه المراد الذهب مثلا لم يتعين من ذلك فرد محصور بل ما زال اللفظ صادقا على
 كل فرد من افراد الذهب وفوق ايضا بينه وبين المشترك اللفظي بوحدة الوضع فيما
 هو من هذا القبيل وتعدده في المشترك وبينه وبين المشترك المعنوي بان
 المشترك الوضع فيه المفهوم الكلي وهذا الجنائيات وعلى طريقة السعد فصار الضمير
 من حيث انه هذا لا يستعمل الا في اجزائيات فانه قيل قوله في هذا القسم لا يفيد
 الا بقرينة مشكلا لان اللفظ يستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة
 بخلاف المعنى المجازي فكيف حكمتم بالا حجاج الى القرينة في المعنى الحقيقي و
 حاص الجواب عن ذلك ان قولهم المعنى الحقيقي لا يحتاج الى قرينة المراد منه
 القرينة الصحيحة للاستعمال فانه يكفي في صحة استعماله كونه موضوعا للمعناه ولا
 يحتاج الى قرينة لمجرد الاستعمال وهذا لا ينافي انه قد يحتاج الى قرينة معينة اذا لزم
 منها هنا وفي المشترك لدفع مزاجمة المعاني الحقيقية واما المجاز فانه لا يحتاج
 لقرينة ما نفعه ارادة الموضوع له اذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز فيصرف
 اللفظ عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع له واما المعينة للمراجع المعاني

المجازية فلا يتوقف عليها تحققه بل حسنه وكما له الاترى انه اذا قيل رايته مجازيا
 على قدره كان ذلك مجازا لوجود القنية المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وان لم توجد
 قنية تعين المراد من ذلك هل هو الكرم او العالم فانه في **الاب** ضمير الغايه قد
 يعود الى مفهوم كلي نحو الرجل والاسنان اكرمته ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس
 نحو هذا كلي عند ذكر الجنس ونحو انكم لتخضبون بهذا السواد ولفظ الذي قد
 يراد به كلي نحو الذي يصدق على كثير من مفهوم الانسان ورجح فلا نسلم ان ما ذكر
 موضوعه الشخص فالجواب عن ذلك ان الاسنان للجنس مبنيه على جعله منزلة
 الشخص المشاهد وذلك مجازا لانه هذا يقتضي جعله موضع مشاهد اشار اليه
 اشارة حسية فلا يكون الاجزى حقيقيا واذا استعمل في غيره فقد نزل منزلة
 اوان الكلي المذكور من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجزئي في احتمل الشبهة
 واطلاقه بهذه الحسية واستعمال الموصول في الكلي مجاز ايضا والكلام في
 الحقيقة واما ضمير الغايه فاستعماله في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه
 جزئيا ايضا في **الاب** ضمير الغايه موضوع للجنسيات مطلقا حقيقة وذلك
 فيما اذا كانت المرجع جزئيا حقيقيا كزيد وعمر او اصفاه وذلك فيما اذا كانت
 المرجع كليا كالاسنان والفرس المندرج تحت الحيوان واحق ان الموصول كالمغايه
 في كونه موضوعا للجنسيات مطلقا حقيقة او اصفاه في رجح فاستعماله في الكلي
 الذي هو جزئي ايضا في حقيقة كضمير الغايه فتخصيص ضمير الغايه بهذا الحكم
 خلاف الحق ونحو هذا الكلام موافقة لمذهب السعد في ضمير الغايه في الموصول
 ومخالفة له فيما عداه وموافقة للعصدة وبعضهم اجاب بان ضمير الغايه
 يقتضي ذكر اجزى للموضوع عليه تقدم مرجعه اما لفظا او معنوا وحكما وقد
 عرفنا ان الكلي من حيث هو مذكور في اجزى جزئي ومثله يجري في الموصول

فلكونه

من نسخ

فلكونه الكل من فقا لما عليه العصد ومن تبعه واعلم ان الضمير واسم الاسنان والموصول
 مشترك في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها بل كل واحد منها له معنى في نفسه ملحوظ
 قصدا مستقلا بالمفهومية صلح لان يحكم عليه وبه وان كان كل واحد من تلك المدلولات
 انما يتصل بالغير بحرف انه ليس كل واحد منها متصلا بتعيينه باعتبار فهم اللفظ
 الذي وضع بازائه بل لا بد له من قنية فاحتياجه الى القنية لا يخرج عما كون له
 معنوية نفسه **وهو** هذا بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره اي انه معنى الحرف
 لا يتصل بالمفهومية من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اليه
 المجرور وهو وسيلة للملاحظة وصف غيره وهو المتعلق فعني الحرف يتوقف وجوده
 ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق يتوقف ملاحظة على معنى
 الحرف فعني من في قولك سرت من البصر وهو الابتدائي لم يلاحظ ذاته بل اعتبر
 وسيلة للملاحظة حال السيرة وصفه وهو كونه مبتدأ من البصر للملاحظة ذات
 السيرة **فما** كاصلا **ان** معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمعقول حق يجب
 تفديده عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة للملاحظة وصفه وهذا الثاني تقدم
 ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج فاذا قلنا سرت من البصر كان معنوا من الابتدائي
 الجزئي وهو الربط الخاص الذي بين السيرة والبصر وهذا لا يتصل في الذهن الا اذا
 ذكر السيرة والبصر فذات الحرف في متقدمة عليه في الوجود وان كانا حالهما
 كونه السيرة مبتدأ والبصر متبدا منها متاخرا عن معنى الحرف **تنبيه** مقتضى
 مذهب العصدة والسيد ومن تبعهما ان الموصول للجنسيات وان لم يلزم السعد المجاز
 دائما انهم يقولون ان اطلاق الكلي على بعض جزئياته مجاز وهو كذلك عندهم
 هو مبني على ان الكلي لا وجود له في الخارج لانه مفهوم عقلي ولو وجد في الخارج
 لكان جزئيا اذ لا يعقل كونه الحيوان المعين بالشخص كليا للقطع باحتياج قول

المتعين بتخصيصه للشركة وانما يوجد في الذهب وما يوجد في الخارج في ضمن الأشخاص
 صورته في الكلي متشابهة فيوجد بها العقل بواسطة تشابهها انما كانت
 في نفس الامور كثيرة وذهب السعد ومن تبعه الى ان الكلي موجود في ضمن جزئية اي
 افراده في الخارج لانه عام والعام جزء الخاص كاشياء معناه صوابا فاطق وهما
 موجودان في زيد وعمر وغيرهما فالحيوان جزء الانسان وجزء الموجود موجود و
 لهذا هو المشهور وجمع بعض المحققين بينهما بقول الحكماء الماهية يقال على ثلاثة
 اقسام مخلوطة ومجردة ومطلقة لانها قد تؤخذ بشرط حقوق العوارض لها
 كما تعتبرها مخلوطة بالاشخص وتسمى المخلوطة والماهية بشرط شي وهي مجردة
 لزيد وعمر وغيرهما من افراد الانسان وقد تؤخذ بشرط الخلو عما العوارض كما
 تعتبر غير مخلوطة بالاشخص وتسمى المجردة والماهية بشرط الخلو وهي غير مجردة
 خارجا اتفاقا وانما في الذهب فتيل يوجد هافيه وقيل بعديها وقد تؤخذ لا
 بشرط حقوق العوارض ولا بشرط الخلو عما وتسمى المطلقة وهي موجودة في الذهب
 وفي الخارج بالنظر الى كونها جزء من المخلوطة فيعمل كلام السعد على الماهية المخلوطة
 اي الكلي الذي خلط بالاشخص اي خصص بالاشخص فصار جزئيا ويحل كلام
 السيد على الماهية المجردة والافيلزم عليه ان كل فرد من افراد الاجناس لا يطلق عليه
 اسم جنسه حقيقة بل مجازا ككل آدمي لا يقال له انسان لان حقيقة الانسان وهي
 الحيوان الناطق لم توجد فيه ولو وجدت فيه كان جزئيا بل صورة انسان ولا
 رجلا ولا امرأة بل صورة رجل وامرأة وكل ملك جبريل لا يقال له ملك بل صورة ملك
 وكل نبي او رسول لا يقال له نبي او رسول فله يكون سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا
 ورسولا حقيقة وهذا كلام باطل اخذوه من كلام الفلاسفة يشبه كلام العنادية
 الذين يقولون حقايق الاشياء غير موجودة وما وجد خيال الان يقال له حقايق

عرفية وشرعية وكلام السيد في الحقائق العقلية هي انما وقد قال الكمال بن الهمام في تحريه
 اطلاق الكلي على الجزئية حقيقة لانه انما وضع ليشتمل في جزئيه قال وهذا مذهب الفلاسفة
 لا يعرفونه خلافا وفصل السعد في مقوله فذكر ان الكلي اذا استعمل في فردة
 حيث خصوصه كالا مجازا او من حيث صدق الكلي عليه وان فردا من افراد الكلي حقيقة
 هي ان الشخص الكلام على القسم الثالث فالكلمة علم **واما القسم الرابع** وهو ما كان
 الوضع فيه خاصا والموضوع له عاما فقد احاله كثير من المحققين وذلك لان صورته
 ان يكون الوضع الكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده اي بخصوصية
 هي بعض افراده اي باعتبار تعقله على لحظة بعض افراده وهذا القسم لا وجود له
 في الخارج وانما حكموا باستحالته لانه الكليات تذكر بها مشخصاتها اجمالاً او
 ذلك كاق في وضع المشخصات وليس المشخصات كذلك بالقياس الى كلياتها
 لانه الجزئي ليس وجهه وجوه الكلي ليس وجهه اليه فيصوره اجمالاً وانما الامر بالعكس
 وعبارة بعض المحققين لان الخصوصيات لا يعقل كوضعها مرة للملاحظة
 كلياتها والمراد من الخصوصيات الجزئيات المخصوصة المعينة اي لا يعقل كونها كالمرة
 للملاحظة كلياتها لانه الكلي يعتبر بمبدأ مستطيل لا بحسب كثرة افراده وجزئيه يعتبر
 لا امتداد فيه وحق فلا يمكن ادراك الممتد منه لعدم مساواته له في الامتداد و
 الاستطالة وشاهد ذلك من احسن الوكا في حايطة امتد ثقب ونفخ حايطة اخر
 مساوية في الامتداد من المشرق للمغرب مثلا فاذا نظر الناظر الى ذلك الحايطة
 من ذلك الثقب فانه لا يمكن ان يرى جميع ذلك الحايطة بل ما لاصق ذلك الثقب
 هو هذا وذكر الفاضل الا بهري في شرحه على اسم العنصر ان اذا وضع
 لفظ واحد بازاد معقوف هذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا او جزئيا
 وهذا موافق لما ذكره بعض تلامذة العنصر قال العلامة السمرقندي في شرحه



الكبير على الرسالة وهذا أقرب لأنه وصف الوضع بالخصوص والعموم على هذا الظاهر لا يكلف فيه
فإنه وصفاً واحداً لا يتعلق بمكان متعددة بأنه يكون كل منها موضوعاً له بهذا
الوضع كما عاماً كما يقال في القضية المنفية عم الكفر في الوجبة عم الثبات
كل فرد وكان كلياً أيضاً على قياس وصف الإيجاب بالكلي وإذا انقلب معنى واحد
فقط سواء كان كلياً أو جزئياً كان خاصاً به كما المعنى بخلاف وصفه بما على ما ذكره
المحقق الشريف فإنه لا يتصور تكلفه على هذا فيحقق للوضع أقسام أربعة وأطال
في البحث وافضى مما يستفاد مما قرره أنه الواضع إذا انقلب لفظاً خاصاً وضعه
لمفهوم كلي فثارة يقصد وضعه لذلك المفهوم بخصوصه أي لا يعتبر صدقة على
أفراده وثارة يقصد وضعه له باعتبار تعقله مع صلاحية للصدق على أفراده
فعلى الأول يكون الوضع خاصاً للموضوع له عام وإنما كان الموضوع له عاماً لأن
اللفظ يقع موضوعاً للمفهوم الكلي وعدم ملاحظة الأفراد لا يخرج عما يكونه كلياً
وعلى الثاني يكون الوضع عاماً للموضوع له عام لأنه الواضع قبل وضعه لاحظ
المفهوم مع صلاحية صدقة على الأفراد كما قد مرنا وأما الجمهور قائم بقولنا
أن الواضع لاحظ مفهومه كلياً صالحاً للصدق على أفراده ووضع اللفظ بأثره
وليس عندهم تصور المفهوم مع عدم ملاحظة الأفراد فلم يندفعوا القسم الرابع
قال بعض المحققين تمت كتب على ثم الفاعل على القطر بعد ما ذكرنا من هذا
المقام فإنه تزل فيما أقدم اهتمام **خاتمة** **مسألة** **الشيء** **حسناً** **جميع** ما تقدم
الوضع فيه شخصي وأما الوضع النوعي فهو ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوع به
وضع مندرجاً تحت صائب كلي كقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا
ليدل على كذا فقد يكون اللفظ الموضوع به بالنوع حقيقة وقد يكون مجازاً قال
السعد في تلويحه قد يكون الوضع النوعي بثبوت قاعدة دالة أن كل لفظ يكون بكيفية كذا

متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص كالحكم بأن كل اسم آخره الف أو ياء
مفتوح ما قبلها فهو فرد من مدلولي ما الحق باخه هذه العلامة وهذا من
الحقيقة وأكثر اتفاقاً من هذا القبيل كالمجموعة والمصغر والمنسوب وعادة الأفعال
وقد يكونا بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ معني للدلالة بنفسه على معنى فهو
عند القرنين المنفعة مما أراد ذلك المعنى متعين لما يتعلق به المعنى بعلفاً
مخصوصاً ودل عليه بولادة القرنين وينقسم النوعي أيضاً من حيث شخص المعنى
وعوم الوضع وخصومه ثلاثة أقسام خارجية بالاشتراك أحدها ما تعقل
الوضع فيه المعنى الموضوع له خاصاً بأنه لاحظ صيغة هي فعل وقول وضعت
كل ما صح تركيبه من فعل مركب الوسيط بنوع أو غير للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية
الماضوية وتكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة على هذه الصيغة فهو وضع
نوعي خاص لموضوع له خاص **ثاني** ما تعقل الواضع فيه الموضوع له عاماً
كالمركب الخبري والانشائي الحقيقي والمجازي والإجازات والكنايات واللفظي و
الجمع واسمه والمصغر والمنسوب على القول بموضع المذكورات كقول الواضع
وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء وهكذا وقيل لا وضع للكليات
بالدلالة العقلية وقال **حفيد** **العصام** وضع المركبات تابع لوضع اجزائها فإنه
كان وضعها نوعياً نوعياً كاسم الفاعل وإن كان وضعها شخصياً شخصياً
كعلم الشخص ونحوه ورد بأن المركب من حيث هو مركب غير اجزائه حيث هي
مفردة لأن الاجزاء المفردة لها حكم والاجزاء المصنوع بعضها البعض لها حكم آخر
وانظر ما إذا يقول لو كانت الاجزاء بعضها نوعي وبعضها شخصي تخويز بدو قائم
فهذا عند الجمهور وضع نوعي عام لعدم الموضوع له لموضوع له عام تألف
ما تعقل الواضع فيه الموضوع له بامر عام مع كونه خاصاً لوضع المتكلمات

باعتبار هيئتها كقولها وضعت لفظ كل فعل لحيثية للدلالة على كل جزئي من جزئيات
 الحدث والزمان بعد ملاحظة الامر العام وهو مطلق الحدث والزمان ليوضع لكل
 جزئي منهما فالامر العام المشترك بين الجزئيات الى الوضع وكذا باقي المشتقات
 كقولها وضعت لفظ كل فاعل لحيثية للدلالة على كل جزئي من جزئيات الذات
 والحدث بعد ملاحظة معلقهما فهذا وضع نوعي عام لعموم اللفظ لوضع على
 خاص قال بعض المحققين وضع المشتقات باعتبار ما فيها اي ما اخذها من
 قبل الوضع العام لموضوعه عام بانه يقول هو وضع وضعت مواد المشتقات
 لمبادي المشتقات اي لدلالات مبادي الاشتقاق ومبادي الاشتقاق
 المصادر ودلالاتها الاحداث والمشتقات باعتبار ما فيها اي ما اخذها
 موضوعه بوضع واحد ما باعتبار هيئتها اي زمنيها فانها مصنوعة بوضع
 عام لموضوعه لخاص بانه يقول الواضع وضعت هيئته فعل للنسبة و
 الزمان الماضي وهيئته فاعل للذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا
 تكون مصنوعة باوضاع متعددة وهي بالنسبة لكل وضع داخل في الوضع
 العام لموضوعه لخاص وقال الحفيد وضع المواد كلي نوعي ووضع
 الهيئته شخصي اي لم يلاحظ الواضع تعدد المواد بل وضع مادة المشتق
 للدلالة على مبدأ اشتقاقه ولا حظ في الهيئته التعدد فيكون التعدد ملحوظا
 اكتمل لانه وضع هيئته المضارع على حدة والماضي على حدة وهكذا قال
 العلامة الدلحي وفيه تحكم على الواضع بلا دليل وقال العلامة الغنيمي
 وضع المادة شخصي اي وضع مادة صروب على حدة ومادة نصر على حدة
 وهكذا ووضع الهيئته نوعي اي وضع هيئته المشتق للدلالة على افراده
 كهيئته فعل للدلالة على الزمان الماضي فيدخل تحت افراده نحو كتب وذهب

فيل

قيل اذهب اليه كحفيد واسرده جمع هو الظم لكفاية الوضع النوعي في دلالة
 المشتق على الحدث وقدرى الشخص في ذلك عوى قدر زائد على الحاجة
 فلا بد لها من دليل حتى يتم واسره سبحانه وتعالى علم وهو لذا الفن
 فلا فرد بالتأليف وفيما ذكر كفاية وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذكور ونقل
 عنه ذكره العاقلون ورضي الله عنه اصحاب رسول الله اجمعين والتابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين واحمد لله رب العالمين قال
 مؤلفها متبع الله بحياته ونور القلب والخلق بالخطاة وكلمة الفراغ من
 جمعها يوم الاثنين الحادي عشر من شهر جمادى الثانية عام التاسع و
 السنين بعد المائتين والالف من الهجرة من له العز والرفق صلى الله عليه وسلم وعلى
 اله وصحبه اجمعين

وفيه منها ما بقى الفقير الى الله من العلي عبد الله بن عاصم الجبلي
 في ليلة الثلاثاء المبارك عاشر شهر جمادى الثانية عام
 تسع وسبعين ومائتين والالف من الهجرة
 النبوية على صاحبها والرحمة

ازكى الصلاة والسلام
 غفر الله له ولوالديه
 وصحبه اجمعين

